العدد (1648) السنة السابعة - السبت (7) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

بقعة ضوء

السياسيون والمسؤولية الوطنية

كاظم الواسطي

هنالك شبه إجماع بين الساسة العراقيين وفيما تطرحه وسائل الإعلام المختلفة على أن بعض دول الجوار ضالعة بشكل مباشر أو غير مباشر في التداعيات الأمنية ، وأعمال العنف التي يتعرض لها العراق منذ عملية التغيير في التاسع من أيلول عام ٢٠٠٣ ، ولايمر يوم بدون أن نسمع فيه تصريحا لهذا السياسي أو ذاك وهو يشير إلى حجم التدخل الإقليمي في شؤون العراق الداخلية ، مطالبا الحكومة باتخاذ الإجراءات التي من شأنها الحد من هذه التدخلات وكشفها أمام الملأ ، بل أن يتم تسهيل عمل السلطة القضائية لتطبيق العدالة بحق منفذّي الجرائم ضد أبناء الشعب العراقي . إلى هنا لا غبار على مثل هذه التصريحات في اتجاهها العام ، ولكن الشيء الذي يدعو للدهشة والريبة هو ما أن تخرج هذه (التدخلات) من مجازها التجريدي غير المحدد بمسميات معينة ، وتدخل إلى واقع التشخيص للجهات التي تقف وراءها ، باعترافات المنفذين أنفسهم ، أو بتصريحات حكومية تُطلق على ضوء التحقيق ، حتى يتبارى هؤلاء الساسة ، المنتخبون من الشعب العراقي لحماية العراق! ، بالنقض والتأييد وحسب الجهة المتّهمة بهذا التدخل أو ذاك،كما لو أن الأمر لا يتعلق بعراقيين يتعرضون للقتل الوحشي ، ولا بعراق يُراد له الخراب الشامل . وتتحوّل منابرهم ومؤتمراتهم الصحافية لتبرئة هذه الجهة واتهام الجهة الأخرى كما لو أنهم قضاة استكملوا الإجراءات القانونية التي تؤهلهم للنطق بالحكم الأخير . ولو كان هناك ولاء حقيقي للدم العراقي المستباح ، لتريث هؤلاء الساسة في تكذيب بعضهم البعض دفاعا عن هذه الجهة أوتلك في موضوع يخص العراق كله . ولكن يبدو أن الأمر أكبَر من القدرة على إتخاذ موقف وطني مستقل خارج أجندات اللعبة الاقليمية والدولية التي تُريد تشكيل الخارطة السياسية في العراق على وفق مصالحها . كيف ينظر المواطن العراقي إلى مزايدات ، ونزاعات ساسته حول جهات خارجية تستهدف أمنه واستقرار بلاده؟ وبماذا يُفسر السياسي إعتراضه على اتهام جهة معَيّنة بالوقوف وراء بعض التفجيرات بالرغم من وجود اعترافات على قسم منها ، وضبط أسلحة معروفة المنشأ في القسم الآخر ومعظمها يتم عرضه في وسائل الإعلام ؟ ألا يفكّر هؤلاء الساسة بأن انقسامهم بين مؤيد ومعترض على هذه الدولة أو تلك يتم على حساب دم العراقيين الجاري في أنهار جفّفت مياهها دول من الجوار كي تستوعبَ المزيد من هذه الدماء ؟ أليس من حق هذا المواطن أن يسأل أين العراق في مواقف تتنازع على ولاءات خارجية ؟ وكيف يُفسر حماسة الدفاع عن هذه الولاءات ، والتبرئة التي تتم بسرعة البرق لمن يُتهم بالتدخل في شؤون العراق ، وقتل العراقيين؟ علينا جميعا أن نضع العراق المبتلى بالموت ورائحة الدم في عيوننا وقلوبنا قبل أيّ شيء آخر ،كي تكون تصريحاتنا ومواقفنا منصفة لَضحايا هذه الجرائم الكبرى ، وكي نكون عراقيين حقاً ،وبمستوى مسؤوليات المواطنة الحقة .

الهيئة العراقية للإعلام والاتصالات تكشف :

خروقات شركات الهاتف النقال ... وجميع الفضائيات غير مرخصة

الاتصالات وقوانين الهيئة

تقنية المراقبة

تحقيق: شاكر المياح

هي واحدة من هيئات تشكلت عقب الاطاحة بالنظام السابق بقرار من سلطة الائتلاف السابقة التي رأسها (بول بريمر) ، حمل انذاك الرقم ٦٥ ، ومثلها شبكة الإعلام العراقي التي حمل قانونها الرقم ٦٦ ، غير انها (الاتصالات) لم تمارس دورها الحقيقي الذي اسست من اجله طيلة السنوات الماضية ، حسب الرئيس الحالي ، مع ان مسؤولياتها تكتسب اهمية قصوى خاصة إذا علمنا ان بعضا من مهامها يتعلق بعمل شركات الهاتف النقال وتحديد الحزم الترددية للقنوات الفضائية والاذاعية والبث السلكي واللاسلكي .

قرار مثير للجدل

قرارها الاخير الذي اصدرته على خلفية تفجيرات يوم الاحد الدامي والقاضي بمنع محطات البث الجوالة من التحرك داخل العاصمة بغداد والمحافظات الاخرى اعتبارا من يوم الثلاثاء الموافق ٢٧ تشرين الاول هو العنوان الاول الذي سيؤشر لمدى فعاليتها ، والإمساك بزمام سلطتها الاعلامية والاتصالية اثار الكثير من التساؤلات والاعتراضات . وللوقوف على طبيعة عملها ومبررات قرارها الاخير المثير للجدل وهيكليتها تجولت (المدى) بين اروقتها والتقت اولا الناطق الرسمي باسمها ورئيس دائرة الاعلام فيها الاعلامي (عماد الخفاجي) الذي استقال من عضوية هيئة امنائها بعد فترة وجيزة من ممارسة مهامه ، يقول الخفاجي : الدائرة الاعلامية هي من الدوائر المهمة في الهيئة ، وربما تمثل مفصلا حيويا واساسيا في عمل الهيئة ، وفي ذات الوقت هي واجهتها والمعنية بعلاقتها مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ، وهذا لا يعني التقليل من اهمية الدوائر الاخرى ، وجميع تقارير دوائر الهيئة تصل الى الدائرة الاعلامية لسبب واحد لانها تعتمد على تقارير الرصد التي تنفذها دائرة الرصد ، وتقارير قسم التراخيص والقنوات المرخصة وغير المرخصة او تلك التي في طور الحصول عليها ، اضافة الى الترددات ومعاناة بعض المحطات من التشويش الذي تسببه بعض القنوات غير المنضبطة وغير الملتزمة بالضوابط المهنية والفنية ، كل هذه التقارير تصل الى الدائرة الاعلامية لتكون تحت يد الدائرة والمتحدث الرسمي باسم الهيئة باعتبارها قاعدة معلومات وبيانات لتجنب الخوض في اتهامات قد تطلق جزافا .

البث والرسوم المالية

ما سلطاتكم المالية على المحطات الفضائية ؟

هنالك رسوم تفرض على الفضائيات للحصول على التراخيص التي هي على نوعين الاول رسم ترخيص والثاني رسم لتجديده ، ما زالت التراخيص مؤقته منذ تأسيس الهيئة وحتى الان ، وللهيئة نية لتحويل هذه التراخيص الى دائمية ، وهذه المسألة مرتبطة بمدى التزام المحطات بالضوابط المهنية العراقية والدولية ، والأموال التي تجبى عن التراخيص ، ربما تكون بنظر الخبراء في هذا المجال أدنى بكثير مما هو متوقع واقل بكثير مما يؤخذ عن التراخيص التي منحت لشركات الاتصال التجارية ، مع الاخذ بعين الاعتبار ان بعض المحطات التلفزيونية ليست تجارية ، وعليه لا يمكن فرض رسوم تراخيص بمبالغ كبيرة ، وهي بهذا المستوى لا تعدو كونها مبالغ بسيطة مقارنة بحالات مماثلة كثيرة .

الهيئة والاعلانات

هل لكم حصة في الاعلانات التي تعرضها الفضائيات ؟ ليس لنا اية حصة في هذه الإعلانات التي تبثها الفضائيات ، غير اننا نراقب المحطات وهذا من صميم واجبات الهيئة فضلا عن متابعتنا مدى التزام الإعلانات بالضوابط المهنية ، وكذلك مدى التزام محطات اخرى بعدم استلام اعلان مدفوع الثمن ، وعلى سبيل المثال محطات البث العام (العراقية انموذجا) ، لا تتسلم وبموجب القانون اية اموال مقابل اعلانات تخص الانتخابات او المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ، او اعلانات تخص الهيئة ، لانها ملك للشعب باسره ، وعلى هذا الاساس هي تبث اخبار الشعب ونشاطاته مجانا ومن دون مقابل مادي ، لانها ممولة من المال العام ، والهيئة مسؤولة عن محتوى الاعلانات وبنفس الوقت مسؤولة عن متابعة المحطات غير المسموح لها ان تتسلم إعلانات مدفوعة الثمن . وعليها القيام بتغطية عادلة للحملات الدعائية للانتخابات ولجميع المرشحين والوصول للمواطنين العراقيين . ان اهم مصادر تمويل الهيئة هي الاموال التي تدفع لقاء التراخيص سواءا كانت رخص البث أم الهاتف النقال ، والكم الاكبر يستحصل من العقود التي ابرمت مع شركات الهاتف النقال لانها شركات تجارية عملاقة (على حد وصفه) توفر خدمة للملايين من المشتركين ، وكانت سابقا تودع في خزينة الهيئة ، اما الان وضمن الترتيب الجديد ، تقدم الهيئة موازنتها سنويا الى وزارة المالية ، والاموال التي تجبى من قبل الهيئة تودع لدى وزارة المالية ايضا وهي التي تقرر كيفية صرفها الى الهيئة التي تقدم موازنتها السنوية مثل اية مؤسسة من مؤسسات الدولة وفي كثير من الاحيان تعترض الوزارة على الموازنة التي تقدمها الهيئة ، ونتمنى ان تحصل الموافقة عليها بالكامل وتضاف اليها مبالغ ترصد للتدريب ولتطوير الاعلام ..

في قسم التراخيص

ثم التقينا معاون مدير قسم التراخيص السيدة داليا رأفت : ما شروط منح التراخيص ؟ لدينا استمارات وضوابط خاصة بكيفية منحها لمن يروم ذلك سواء كان الطلب من نوع (am) أم (fm) أم فضائية أم تلفزيون ارضي أم سيارات نقل متحركة ، تملأ هذه الاستمارات من قبل طالبي التراخيص ثم تأخذ صيغة الجانب الفني بالتنسيق مع (قسم الترددات) وكذلك القسم الاداري ، فاذا كانت مستوفية الشروط والضوابط يمنح الترخيص ، فاذا كان يمنح لاول مرة نستوفي مبلغ (٣٧٥ الف دينار) وهناك مبلغ لكل شهر / رخصة ، لان الهيئة تمنح الرخصة لثلاثة اشهر ، وعليه فان المبلغ الاجمالي سيكون (٧٥٠ الف دينار) ، بعد ذلك يكون التجديد دوريا لكل ثلاثة اشهر (٣٧٥ الف دينار) .

هل هذه المبالغ بمستوى ما يستوفى في دول الجوار من محطات البث ؟

تعد المبالغ قليلة جدا اذا ما قورنت بدول الجوار ، اذ هي رسوم رخصة وفتح اضبارة فقط ، ولا تشمل استخدام الترددات وتم ابلاغ المحطات المرخصة بان الهيئة ستفرض رسوما على الترددات المستخدمة ستحدد لاحقا .

قي قسم الترددات

ثم التقينا مسؤول قسم الترددات المهندس محمد الغرباوي : ما معنى الطيف ؟

الطيف الترددي عبارة عن موجات كهرومغناطيسية توجد في الفضاء مقسمة الى حزم معينة ، تقوم الهيئة بتنظيم هذه الحزم للاستفادة منها في منع التداخلات بين المنظومات المختلفة .

وهنالك منظمة دولية تسمى (الاتحاد الدولي للاتصالات) وهذه وضعت جدولا وطنيا لتوسيع الترددات اذ قسمت العالم الى مناطق والعراق يقع ضمن المنطقة الاولى وتشمل بعض الدول العربية وجزءاً من أوروبا . يتم الاعتماد بشكل اساسي على هذا الجدول ولكن لكل دولة امكانية وضع جدول اخر خاص بها على وفق تعليمات وتوصيات الاتحاد الدولي وبما يتناسب مع ظرف الدولة الامني والاقتصادي . ان الممثل الرسمي في هذا الاتحاد هي وزارة الاتصالات باعتبارها هي (الادارة) ، اما الهيئة فهي ممثل قطاع الاتصالات (المنظم) وهي بصدد التعاون مع الوزارة لتسجيل الهيئة كمنظم لقطاع الاتصالات اسوة بهيئات الدول المجاورة .

ما محددات منح الترددات ؟

ان الجدول الوطني هو الاساس ، اذ قسم الحزمة الى عدة حزم اصغر منها بالوحدات الترددية التي تخصص لخدمات معينة يتم من خلالها تحديد قنوات راديوية اعتمادا على توصيات الاتحاد الدولي كما ان لدى الهيئة برامج خاصة تسمى (مفردات الخطة) ، وهناك معايير يتم ادخالها الى الحاسوب لتحاكي البرنامج الاوسع لمعرفة (مدى التغطية والقدرة) ومدى تأثر المحطات المجاورة في حالة تحديد ارتفاع الهوائي ونوعيته واتجاهه بما يضمن جودة الخدمة لهذه المحطة او تلك .

جميع الفضائيات ومحطات البث والوكالات غير مرخصة

يقول المدير التنفيذي العام الدكتور (برهان شاوي):

تأسست هيئة الاعلام والاتصالات في آذار من عام ٢٠٠٤ وفق القرار ذي الرقم ٦٥ الذي اصدره الحاكم المدني انذاك (بول بريمر) ، وبعد تشكل مجلس النواب واقرار الدستور اصبحت من الهيئات المستقلة والتي اشار لها الدستور في المادة ١٠٣ الباب الرابع الخاص بالهيئات المستقلة ، وعلى هذا فهي مستقلة اداريا وماليا وتابعة الى مجلس النواب ، والهيئة مثل المؤسسات الاخرى اعتراها شيء من التعثر بسبب الاعمال الارهابية واحداث العنف التي عصفت بالبلاد حتى نهاية عام ٢٠٠٧ ، اذ لم تستكمل بنيتها الهيكلية القانونية الخاصة بها ، فلم يكن هناك مجلس امناء ولا مفتش عام ومجلس الاستماع الى الشكاوى غير فاعل بسبب النقص في عدد أعضائه ، وبالمقابل لا بد من وجود مجلس للطعن ، وسيارات الرصد الراديوي التي قدمت من الاميركان على شكل منحة متوقفة عن الحركة ، هذه السيارات بدأت بالعمل منذ مدة قليلة حتى عام ٢٠٠٨ حينما انتهى العقد مع المدير التنفيذي السابق ، بعدها تشكلت لجنة سميت لجنة تصريف الاعمال ، والتي تم حلها بعد صدور الامر الديواني القاضي بتعيين المدير التنفيذي الحالي وتشكيل مجلس امناء جديد ، تم هذا بنهاية شهر تموز عام ٢٠٠٩ ، اي قبل ثلاثة اشهر من الان . حركة الادارة الجديدة توحي للاخرين وكأن الهيئة تشكلت للتو . ولما بحثنا في السجلات الموجودة والتراخيص الممنوحة سابقا ، اكتشفنا إن هناك عدداً كبيراً من الفضائيات والمحطات الارضية ومحطات (ال اف ام) و (اي ام) والوكالات والفضائيات الاجنبية غير مرخصة ، وحتى تلك التي حصلت على ترخيص ، فان تراخيصها لم تعد قائمة بسبب التقادم الزمني وعدم تجديدها لمدة ستة عشر شهراً بسبب غياب المدير التنفيذي ومجلس الامناء ، وبالتالي فان امامنا كما من مشكلات منح التراخيص ومن التسجيلات الجديدة للجهات المرخصة وغير المرخصة ، هذه الحركة فهمت بشكل خاطئ من قبل بعض وسائل الاعلام والاعلاميين ، مع ان الهيئة تشكلت وفق المادة ١٩ من العهد الدولي لحقوق الانسان المدنية والسياسية ، والمادة ١٩ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعلى وفق جميع المواثيق المهنية العالمية التي جرى الاجماع عليها دوليا في مجال الاتصالات والاعلام ، وعلى هذا فهي تعتمد في عملها على مواثيق ولوائح مهنية ، وهي الهيئة الوحيدة والحصرية المسؤولة عن جميع عمليات الاتصال السلكية واللاسلكية والبث والارسال والاعلام والمعلوماتية في العراق ، .هي التي تمنح التراخيص وتتابع الاداء المهني والتقني لهذه الجهات ومن حقها ان تسحب التراخيص حينما يتم التجاوز على اللوائح المهنية المنصوص عليها.

للهيئة الحق في غلق المحطة المخالفة

هل لكم الحق في غلق اية محطة ؟

نعم ، للهيئة الحق في غلق اية محطة تخالف تلك اللوائح ، ولكن ليس بطريقة الفعل ورد الفعل او بشكل مزاجي وانما على وفق اللوائح التي اشرت اليها والتي تمنع التحريض على الاشخاص والانتقام الشخصي منهم وتمنع التحريض على العنف والاحتقان الاجتماعي واحتقار الطوائف والاديان وتأجيج النزاعات الطائفية والمدنية والدعوة للعنف بشكل مباشر او غير مباشر ، كل هذه الامور هي ضمن صلاحيات الهيئة ، .

كذلك فرض عقوبات على شركات الهاتف النقال

اسم الهيئة يعني ان لها تخصصات في مجال الاتصالات واخرى في مجال الاعلام ، فيما يخص العمل في مجال الاتصالات ، نحن نمنح التراخيص لشركات الهاتف النقال واللاسلكي الثابت والسلكي والانترنيت ، وهناك ثلاثة تراخيص منحت كانت الهيئة هي الطرف الذي وقع العقد ولكن كانت هناك لجنة وزارية برئاسة وزارة المالية وعضوية وزارة الاتصالات وممثلين عن التخطيط والعلوم والتكنولوجيا والانماء ومجلس شورى الدولة ومجلس القضاء الاعلى ورئاسة الوزراء والامانة العامة الهيئة ، هذه التراخيص تمت المزايدة عليها في عمان في عام ٢٠٠٧ واحيلت بمبلغ مليار وربع المليار دولار لكل جهة من الجهات التي رسا عليها المزاد وهي (زين العراق وكورك واسيا سيل) وهناك شروط في العقد تخص نوعية الخدمات ، وحصة الهيئة ونسبتها من الإرباح ، وفيما يخص الشركات الوطنية فان حصة الهيئة تبلغ ١٥ ٪ من الايرادات ، اما الشركات التي تقل فيها نسبة المساهمين العراقيين فيها دون ٥٠ ٪ فتكون نسبة الهيئة من ايراداتها ١٨ ٪ ، ولكن لاحظنا خلال العامين المنصرمين ترديا في الخدمة الهاتفية ،مما دعا اللجنة الوزارية الى فرض عقوبات على هذه الشركات على شكل غرامات بمبالغ كبيرة بحدود ١٨ مليون دولار على (زين العراق) ومليونين على اسيا سيل وذات المبلغ على كورك ، وهذه الشركات تأخرت في تسديد الدفعة الاخيرة من سعر رخصها والتي تبلغ ٦٢٥ مليون دولار ، فتقدمت بطلب لتأجيلها بفوائد ، فتراكمت عليها الفوائد التي بلغت ٤٥ مليون دولار ، وعلى الشركات الثلاث بلغت هذه الفوائد المتراكمة بحدود مليار وثمانمائة مليون دولار لم تدفع لحد الان ، ناهيك عن سوء الخدمة المقدمة . الإدارة الجديدة كانت بمواجهة هذه المشكلة ، فضلا عن الطعون المقدمة من هذه الشركات ، باعتبار ان الجهة التي فرضت العقوبة هي ليست هيئة الاعلام والاتصالات وانما اللجنة الوزارية فيما العقد المبرم كان موقعا من الهيئة . هذا الإشكال قانوني ، ولكن الشركات بالأساس لم تدفع الحصة المترتبة عليها سواء متطلبات قيمة العقد أم الفوائد ، هذه مستحقات قبل الطعون كان عليها تسديدها ومن ثم تقدم طعونها القانونية ، وهناك امر في غاية الاهمية يكمن في ان هذه الشركات لم تقدم للهيئة براءة ذممها ضريبيا ، والكشف السنوي لمدخولاتها ، وهناك خروقات اخرى غير الجوانب المالية من قبل هذه الشركات .

محطتنا الاخيرة كانت امام رئيس مجلس الامناء الدكتور صفاء الدين حسين الذي سألناه عن مهام المجلس فقال : مهامنا تتضمن رسم سياسة الهيئة ومراقبة عمل الادارة التنفيذية العامة ومتابعة الخطوات التي تتخذ ها في السياسة الخارجية وجامعة الدول العربية والدول الاجنبية بشأن تنظيم قطاع الاتصالات والاعلام مع الهيئات والتجمعات الدولية .

ما المعوقات التي تواجه عملكم ؟

تسلمنا الهيئة مؤخرا فوجدناها تشتمل على كم كبير من المشكلات تخص جانب الاتصالات وجانب الاعلام ، وهناك فوضى عارمة في الاتصالات بسبب ضعف الرقابة وغياب المحاسبة فشرعنا في هذه المدة القصيرة بالاتصال والتواصل مع شركات الاتصال لتنظيم هذا القطاع ومتابعة الخدمات المقدمة للمواطنين ، وفي الجانب الاعلامي ينصب عملنا على التراخيص والترددات والامور التقنية والمعايير الاعلامية .

برهان شاوي رئيس الهيئة

برهان شاوي :ما أثير حول قضية التراخيص مبالغ به والقرار اجراء اداري ومالي وتنظيمي ولا يحد من حرية العمل الصحفي

اجتماع مع الفضائيات